



البحرين مع السعودية قلبا وقالباً

وفي أيها وخميس مشيط وجيزان ونجران والمنطقة الشرقية والتي أصابت العشرات من الضحايا المدنيين وهذا أمر يجرح الضمير الإنساني والأخلاقي لأي شعب في أي مكان في الدنيا إلا هذه العصابة الحوثية المجرمة التي لا أخلاق لها ولا ضمير ولا أي إحساس إنساني وتذكر هنا مشهد المعتصرين الذين كانوا يهيمون لزيارة مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة فإذا بصواريخ العدوان والإجرام تستهدفهم في صالة المطار.



بقلم: د. نبيل العسومي

إن حماية المدنيين من الهجمات مهما كان نوعها ومصدرها وحماية المطارات والمنشآت المدنية في أي مكان في الدنيا واجب إنساني وقانوني وأخلاقي وهذا ما يفسر أن العالم كله باستثناء العصابات المجرمة ومن لف لفها أدانت هذه الجرائم الحوثية المنكرة التي يصفق لها المجرمون والعصابات الموالية لنظام الملالي في إيران.

إن هذا الموضوع يدفعنا مجدداً إلى تأكيد أهمية تعزيز الأمن الجماعي بين دولنا وإن أمن المملكة العربية السعودية جزء أساسي من هذا الأمن وبالرغم من أن معظم الدول العربية بمن فيهم الدول الخليجية قد عبرت عن تضامنها مع المملكة العربية السعودية ووقفت معها معتبرة أن أمن السعودية هو جزء من الأمن العربي، فإن هذه التصريحات والإعلانات على أهميتها وضرورتها فإنها تحتاج إلى جرة عملية على الأرض للوقوف مع المملكة العربية السعودية للمحافظة على أمنها وسلامة أراضيها وذلك لأن أي استقرار اقتصادي في المنطقة محوره بكل تأكيد هو السعودية ولذلك فإن أي عدوان يمس السعودية فإنه ينعكس سلباً على المنطقة ككل.

إن استهداف المملكة العربية السعودية من قبل العصابات المجرمة في اليمن يقتضي اليوم وضع خطة عاجلة وجادة لبناء نظام أممي فعال متشابك ومتربط يشمل جميع دول الخليج بلا استثناء وتكون مهمته الرئيسية حماية دولنا وأرضنا وسمائنا وبقارنا دون تردد أو خذلان لأن ما يتعرض له المملكة العربية السعودية حالياً من عدوان متواصل سوف يعم دول المنطقة إذا لم تقف دول المنطقة وقفة رجل واحد وإذا ترك الأمر من دون دعم ضد العدوان الخارجي فإن هذا العدوان سوف يصل بعد ذلك إلى الدول الأخرى وهذا السدس يدركه الجميع بقوة المملكة العربية السعودية وعزها وفخارها جزء من عزتنا وفخرنا فحسن جميعاً مع المملكة العربية السعودية قلباً وقالباً وبكل ما نملكه من قوة هذا ما تقوله قيادة ملكة البحرين الحكيمة وهذا ما يقوله شعب البحرين الوفي.

ترتبط ملكة البحرين بالمملكة العربية السعودية شعباً وأرضاً علاقات تاريخية أخوية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ القديم والمعاصر ولذلك عبّر شعب البحرين وقيادته منذ بداية العدوان الحوثي على المملكة العربية السعودية عن تضامنه مع المملكة وليس ذلك بغريب عن شعب البحرين الذي يكن للمملكة العربية السعودية وقيادتها الحكيمة وشعبها كل الحب والاحترام بل ويشعر بكثير من الامتنان للمملكة العربية السعودية التي ارتبطت بالبحرين اجتماعياً وعائلياً

وثقافياً واقتصادياً وارتبطت ملكة البحرين بالمملكة العربية السعودية استراتيجياً ليس من خلال جسر الملك فهد الذي ربط الشعبين اجتماعياً واقتصادياً بل إن الروابط الاجتماعية والتاريخية تعود إلى مئات السنين تشهد لها المناسبات التاريخية والاجتماعية المختلفة منذ عهد الآباء والأجداد ويكفي هنا أن نستعرض المواقف المشرفة في زمن الحرب والسلام

حيث اختلطت دماء السعوديين بدماء البحرينيين على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية ولا ينسى شعب ملكة البحرين الوفي مواقف المملكة العربية السعودية وقيادتها وشعبها عندما تعرضت مملكة البحرين إلى مؤامرة في عام 2011 وهو تأمر داخلي وخارجي كان يستهدف ملكة البحرين وأمنها واستقرارها وتعايشها السلمي فقد وقفت المملكة العربية السعودية وقفة رجل واحد فلا تزال نندكر ردة فعل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الراحل طيب الله ثراه عندما أغلق خط الهاتف في وجه هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك عندما طلبت منه عدم التدخل في أحداث البحرين.

ولا ينسى شعب البحرين أيضاً الدعم الاقتصادي الذي قدمته وتقدمه المملكة العربية السعودية إلى اليوم لإخوانها في مملكة البحرين وهذا أمر لا يخفى على أحد ولذلك فإن التضامن الشامل والكامل مع المملكة العربية السعودية اليوم هو رد للجميل السعودي ليس فيه أي مجاملات فالشعبان في البلدين واحد وقلوب القادة في البلدين واحدة ومصالح البلدين والشعبين الشقيقين في التضامن والتكامل واحدة ولا يمكن التشكيك فيها رغم بعض الأصوات الناعقة التي لا تمثل الشعب البحريني أو الشعب السعودي.

إن ما تعرضت له المملكة العربية السعودية وما زالت من عدوان أثم على المطارات والأعيان المدنية ومحطات الطاقة أدى إلى وقوع عدد من الضحايا الأبرياء وإصابة العشرات منهم إثر هذه الإعداءات الأتمة في الرياض وفي مكة المكرمة والمدينة المنورة

حاجة المجتمع الدولي إلى «أهم متحدة» جديدة

المصير نفسه الذي لقيته عصابة الأمم، لو أن الحرب الباردة التي اندلعت بين المعسكرين المتصارعين في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت قد جرت في أجواء مماثلة للأجواء التي اندلعت فيها النزاعات في مرحلة ما بين الحربين، وهو ما لم يحدث، غير أن الأمم المتحدة صمدت ولم تلق المصير نفسه، ليس لأنها أكثر كفاءة وفاعلية، وإنما بسبب ما طرأ من تطور على تصنيع الأسلحة النووية وحيازتها، أفضى إلى «توازن رعب» حلال دون اندلاع حرب عالمية ثالثة.

لذا يمكن القول إن بقاء الأمم المتحدة واستمرارها يعود إلى «توازن الرعب النووي» بأكثر مما يعود إلى أي اعتبار آخر، ومن ثم كان عليها أن تسعى باستمرار إلى التكيف مع التطورات التي طرأت على موازين القوة في النظام الدولي. ولأن الأخير تحول إلى نظام ثنائي القطبية في مرحلة الحرب الباردة، ثم إلى نظام أحادي القطبية في مرحلة الهيمنة الأمريكية المنفردة، ثم إلى نظام يتسم بقر هائل من السبولة في المرحلة الحالية، يصعب على الأمم المتحدة أن تتكيف معه، يبدو لي أن على المجتمع الدولي أن يبحث عن وسيلة تساعد على تجنب اندلاع حرب عالمية ثالثة، وتمكّنه، في الوقت نفسه، من تأسيس «أهم متحدة جديدة»، وهي معضلة يصعب التغلب عليها.

كان في مقدور الأمم المتحدة أن تصمد إبان فترة الحرب الباردة، لأنها استطاعت أن تقوم بدور وظيفي مفيد في النظام الدولي ثنائي القطبية، رغم ما أصاب منظومة الأمن الجماعي من خلل. صحيح أنها لم تتمكن من تسوية أنواع معينة من الأزمات، وخصوصاً الأزمات التي كانت إحدى القوتين العظميين طرفاً فيها، ما يفسّر عجزها عن التدخل لتسوية الأزمة الفيتنامية، لأن الولايات المتحدة كانت طرفاً مباشراً فيها، وعجزها عن التدخل لتسوية الحرب الأفغانية، لأن الاتحاد السوفيتي كان طرفاً مباشراً فيها، رغم أن الحربين ظلتا مشغلتين سنوات طويلة إبان مرحلة الحرب الباردة، كما لم تتمكن من تسوية الأزمات في منطقة النفوذ المباشر لأي من القوتين العظميين. ما يفسّر عجزها عن تسوية أزمة المجر عام 1956 والأزمة التشيكية عام 1968. غير أنه كان بمقدور الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، أن تتدخل بقرار متباين من الولايات المتحدة في أزمات عديدة في دول العالم الثالث، ما يفسّر استخداماتها «قوات حفظ السلام» التي تمكنت من نشرها في مناطق عديدة لمنهية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. حين انتهت الحرب الباردة بسقوط جدار برلين عام 1989، اعتقد كثيرون أن العقبة التي كانت تحول دون تفعيل منظومة الأمن الجماعي قد زالت، ومن ثم سيكون بمقدور الأمم المتحدة أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في تسوية الأزمات

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.



بقلم: د. حسن نافعة ○

طالبت مجموعة الدول الصغيرة والمتوسطة في البداية بالغاء حق النقض نهائياً، من منطلق أنه يظل على تمييز يخل بوحدة من أهم القواعد المستقرة في القانون الدولي، قاعدة المساواة السيادية بين الدول. غير أن الدول الخمس رفضت هذا الاقتراح بالمطلق، وبشكل متعنّت وصل إلى حد أن المنسوب الأمريكي في الجلسة مرقّ السوداء التي كان يمسك بها، وصاح: «لن نقوم للأمم المتحدة قائمة من دون الفيتو»، ما دفع الدول الأخرى إلى الانتقال إلى خط دفاع ثان، حاولت فيه قصر استخدام «الفيتو» على الأمور التي تمس قضايا السلم والأمن الدوليين مباشرة، غير أن الدول الخمس أجمعت مرة أخرى على رفض الاقتراح في تعنت واضح، فانتقلت الدول إلى خط دفاع ثالث، في محاولة أخيرة للتمييز الحصري بين المسائل غير المهمة (أو الإجرائية) التي لا يجوز فيها استخدام الفيتو والمسائل المهمة (أو الموضوعية) التي تسمح باستخدام الفيتو. صحيح أن الدول الخمس رفضت هذا الاقتراح أيضاً، لكن رفضها هذه المرة كان مرناً، لأنه اقترن بالموافقة على إصدار «إعلان» يتضمن قائمة قصيرة بالموضوعات التي تلتزم فيها بعدم استخدام «الفيتو»، رغم إصرارها، في الوقت نفسه، على تمسكها باستخدامها لحسم ما ينشعب من خلاف حول تكيف المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، ما فتح ثغرة تتيح لكل عضو دائم شل إرادة المجلس في أي وقت يشاء.

ولأن آلية الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة بُنيت على افتراض أن التحالف الذي تحقق بين الدول الكبرى إبان الحرب العالمية الثانية سيستمر بعدها، الذي تبين لاحقاً أنه افتراض خاطئ، فقد استحال تشغيل هذه الآلية في كل مرة لا يتحقق فيها الإجماع بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما حدث طوال فترة الحرب الباردة من 1949 حتى 1989.

كان يمكن للأمم المتحدة أن تواجه

في 24 أكتوبر 1945 قبل 81 عاماً دخل ميثاق «الأمم المتحدة» حيز التنفيذ، معلناً ولادة منظمة عالمية جديدة، تحل محل «عصبة الأمم» التي تأسست عقب الحرب العالمية الأولى، وانهارت بسبب فشلها في منع اندلاع حرب عالمية ثانية. ولأن القوى الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى، وهي المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، كانت صاحبة الإسهام الأكبر في صياغة عهد العصبة، فقد كان من الطبيعي أن تصبح القوى الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، صاحبة الإسهام الأكبر في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، وأن تنحصر، في الوقت نفسه، على تالفي الثغرات التي ظهرت في عهد العصبة، أول تجربة في تاريخ البشرية تهدف إلى إقامة نظام عالمي للأمن الجماعي، ما يفسّر إقدامها على اتخاذ إجراءات استهدفت ضمان مشاركة الولايات المتحدة في المنظمة الجديدة وتغادي ما حدث بعد انتهاء مؤتمر الصلح في فرساي (حين رفض الكونجرس التصديق على عهد العصبة)، وحرصها على تضمين ميثاق الأمم المتحدة بنوداً تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية، أو حتى مجرد التهديد بها، وتزويد مجلس الأمن بالصلاحيات والسلطات والأدوات التي تمكّنه من ردع العدوان، بل ومعاقبته إذا لزم الأمر.

غير أن ذلك كله لم يكن كافياً لإخفاء الثغرات التي تضمنتها المؤسسة التي طرحت على المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو من 4-25/1945 و26/6/1945 وشاكرت على 50 دولة. فقد أظهرت المناقشات في المؤتمر وجود تكتل بين مجموعتين من الدول، مجموعة الدول الخمس التي ورد ذكرها بالإسم في مشروع الميثاق، ومنحت مقاعد دائمة في مجلس الأمن، تتيح لها الحق في الاعتراض على قرارات (الفيتو)، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين والمملكة المتحدة وفرنسا، وباقي الدول المشاركة في المؤتمر، ومعظمها صغيرة أو متوسطة. ورغم نجاح الأخيرة في إدخال تعديلات جوهرية على مشروع الميثاق، حيث تمكنت من إضافة فصل يعترف بالمنظمات الإقليمية، ويحدد طبيعة العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة (الفصل الثامن)، وتعديل النصوص المتعلقة بالموقف من المسألة الاستعمارية، بما يضمن توسيع نطاق الرقابة على الدول الاستعمارية، والارتقاء بوضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليصبح أحد الفروع الرئيسية للمنظمة، وليس فرعاً ثانوياً محدود الصلاحيات، إلا أنها فشلت في إدخال تعديلات تمنس سلطات مجلس الأمن وصلاحياته، أو تنتقص من المزايا الممنوحة للدول دائمة العضوية، رغم تبنيها استراتيجية تفاوضية ذكية.

الذكاء الاصطناعي يتصدر الأخطار التي تتهدد الإنسانية

بقلم: بافيل فولشكوف ○

من الشعور بالشعب، ما يسهل على الأفراد تقليل كمية الطعام التي يتناولونها. ومع ذلك، لا تُعد هذه الأدوية حلاً نهائياً للسمنة. فقد يتطلب الأمر زيادة المعرفة مع استمرار الاستخدام، كما قد يعود الوزن للزيادة بعد التوقف عن العلاج. وتجري حالياً دراسات حول الاستجابة المناعية تجاه هذه الأدوية، إذ من المحتمل أن ينتج الجسم أجساماً مضادة لها.

وبالطبع، تظل الأدوية جزءاً مهماً من حل مشكلة السمنة، لكن فعاليتها مرهونة بقيام المريض -خلال فترة العلاج- بتعديل نمط حياته، بما يمكنه من الحفاظ على لياقته البدنية مستقبلاً من دون الحاجة إلى تناول مثل هذه العقاقير.

يمثل الذكاء الاصطناعي الذي يتنامى بسرعة تقنية ذات استخدام مزدوج، إذ يمكن أن يساعد البشر ويسرع وتيرة الأبحاث والتطوير الطبي، لكنه في الوقت ذاته قد يستخدم لإلحاق الضرر.

ويعتمد الأمر إلى حد كبير على الأهداف المحددة للنظام، وعلى الجهة التي تتحكم في استخدامه، حيث يُظهر لنا التاريخ أن البشرية لا تتجنب دائماً في إدارة مخاطر التقنيات التي تبتكرها على نحو فعال.

ومن الناحية النظرية، يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير أسلحة بيولوجية. غير أن «هندسة» فيروس ما أو تصميم نموذج لبروتينات هيكلي جديدة لا يعني بالضرورة نشوء مرض جديد قابل للانتشار. فمثل هذا الأمر يتطلب تقنيات في علم الوراثة العكسي ومعدات مخبرية متطورة، وهي إمكانيات لا تتوافر إلا لدى عدد محدود من المختبرات. إن احتمال تطوير أنظمة عسكرية ذاتية التشغيل أمر مثير للقلق بشكل خاص. يدفع سياق التسليح الدول إلى استثمار مبالغ طائلة في الروبوتات والذكاء الاصطناعي، لكن إمكانيات هذه الأنظمة تثير تساؤلاً مهماً: هل سيحتفظ البشر بالسيطرة الحقيقية على أفعالهم؟

وإذا ما تم تفويض قرارات الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد إلى الخوارزميات، فمن الضروري فهم من يتحمل مسؤولية العواقب، وما إذا كان البشر قادرين على التدخل في الوقت المناسب. أعتقد أن هذا التمييز تحدياً بين النظام الخاضع للتحكم والعمل الذاتي هو جوهر

في العاشر من أكتوبر 2026، نشرت المجلة العلمية الرائدة «ذا لانسيت» تقريراً بالغ الأهمية صادراً عن اللجنة المعنية بالتهديدات الصحية العالمية في القرن الحادي والعشرين، حيث قامت مجموعة تضم 35 خبيراً بتحليل مئات التهديدات المحتملة، وحددت 17 خطراً عالمياً قد تتهدد حاضر ومستقبل الإنسانية.

لقد حددت اللجنة العلمية المذكورة تهديدين رئيسيين قد يؤديان إلى انقراض البشرية، هما: الاستخدام الضار للذكاء الاصطناعي (بما في ذلك الأسلحة البيولوجية) والنزاعات النووية.

أما التهديدات الخمسة عشر الأخرى فهي تشمل تلوث الهواء، ومقاومة مضادات البكتريات، وسوء تغذية الأطفال، وتغير المناخ، وتراجع المساعدات الصحية الدولية، والحروب التقليدية، واستهلاك الكحول، وارتفاع ضغط الدم، والتفاسوت في الدخل، وانخفاض مستوى التعليم، والأوبئة الطبيعية، والسمنة، والاضطرابات النفسية، والتدخين، والشيوخوخة غير الصحية.

ويُعد تزايد معدلات السمنة في العالم، واستفحالها في بعض الدول، دليلاً على التغير الجذري الذي طرأ على البيئة البشرية. فقدرة الجسم على تخزين الطاقة في الأنسجة الدهنية كانت تساعدنا في البقاء على قيد الحياة خلال فترات نقص الغذاء، لكن هذا لا يعني أن وجود فائض من هذه الأنسجة على المدى الطويل يمثل أمراً آمناً للجسم.

لقد أدى توافر الأطعمة عالية السعرات الحرارية في الوقت الراهن، إلى جانب تراجع النشاط البدني اليومي، إلى خلق ظروف تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تشكلت في ظلها ألياتنا الفسيولوجية.

ومع ذلك، لا يمكن إهمال السمنة في الإفراط في تناول الطعام فحسب؛ فهي مرض مزمن ومعقد، يتأثر تطوره بالعناصر البيولوجية للفرد وبيئته. ويمكن خطورة السمنة -من بين أمور أخرى- في ارتباطها باضطرابات التنميط الجذائي، وزيادة خطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وغيرها من الأمراض.

يتمتع الجسم بالقدرة على تخزين الطاقة، لكن هذه القدرة ليست غير محدودة للتعامل مع تبعات فائض الطاقة.

تساعد بعض الأدوية في إنقاص الوزن، إذ تزيد

النضج الفكري والاعتراف بالتواضع المعرفي

معرفة، والقدرة على الإقناع لا تجعل الرأي صحيحاً بالضرورة. قد يتحدث شخصٌ عن موضوع بإتقان لغوي شديد، فيبدو أكثر معرفة من أخصي سنوات في دراسته، لأن الأول يعرف كيف يتحدث، بينما الثاني يعرف حجم التفاصيل التي ينبغي أن ينتبه إليها قبل أن يتحدث. وكلما اقترب الإنسان من المعرفة المتخصصة اكتشف تعقيدها. ولذلك يميل أصحاب الاختصاص الحقيقيون إلى الحذر في أحكامهم.

ما يعجبني أكثر أن الاعتراف بعدم المعرفة لا يعني التوقف عن الكلام. يمكن للشخص أن يقول: «لا أعرف، لكنني أريد أن أفهم». وهذه بداية جميلة للمعرفة. فالسؤال الصادق أكثر حيوية من الإجابة الجاهزة، والفضول أكثر نفعاً من اليقين المغلق.

أعتقد أن أحد أجمل أشكال النضج الفكري أن يتعلم الإنسان تغيير رأيه من دون أن يشعر بأنه خسر معركة. «كنت أعتقد كذا، ثم قرأت ما جعلني أعيد النظر». جملة تحمل قدراً كبيراً من النضج، لأن الحياة الفكرية ليست محكمة يصدر فيها كل واحد حكماً نهائياً ثم يقضي بقية عمره في الدفاع عنه. لهذا لا أخاف ممن يقول «لا أعرف». أخاف أكثر ممن تقصّ ينبغي إخفاؤه. أطمئن إلى من يترك في كلامه مساحة لاحتمال الخطأ، وإلى من يعرف أن الحقيقة أوسع من صوته، وأن تجربته مهما اتسعت تظل واحدة بين تجارب كثيرة.

وربما كانت أجمل علامة على المعرفة أن يشعر صاحبها بالحاجة إلى مزيد منها؛ أن تظل لديه أسئلة لم يجد لها جواباً، وكتب لم يقرأها، وأفكار يتدبّر النظر فيها، ومجالات يعرف أنه لم بدخلها بعد. يعد المساحة التي نتعرف فيها بجهلنا ليست فراغاً، وإنما مكان صالح للنمو... وربما لا تكون الحكمة في أن نملك أكبر عدد من الإجابات، وإنما في أن نعرف أي الأسئلة ما زال علينا أن نتعلم كيف نسألها.

○ كاتبة وشاعرة كويتية



بقلم:

سعيدة مضر ○

تلفتني تلك اللحظة التي يتوقف فيها شخصٌ تنق بمعرفته، ويقول ببساطة: لا أعرف... تبدو الجملة صغيرة وعادية، لكنها تكشف عن وعي كبير بحدود المعرفة، وعن شجاعة نادرة في الاعتراف بأن ما نجهله قد يكون أوسع مما نعرفه، فالمعرفة الحقيقية لا تمنح صاحبها إجابات جاهزة عن كل شيء، وإنما تعلمه متى يتكلم، ومتى يسأل، ومتى يترك مساحة لما يحتاج أن يتعلمه.

المفارقة أننا نعيش وسط وفرة هائلة من الآراء، حتى صار من السهل أن نخلط بين أملاك الرأي وامتلاك المعرفة. يكفي أن يكون الشخص قادراً على الحديث بطلاقة ونبرة واثقة، حتى يبدو كأنه يملك مفاتيح الموضوع كله. وحين يسأل عن تجربة، وحين يتناول الحديث إلى الاقتصاد يجد نفسه يجيب، وحين يتناول قضية فنية أو اجتماعية أو دينية أو تقنية يحضر برأيه المكتمل. لأن قولها يحتاج إلى قدر من التصالح مع النفس. يحتاج الشخص إلى ألا يرى في جهله الموقفت انتقاصاً من قيمته، وإلى أن يفهم أن الاعتراف بحدود معرفته لا يهدم صورته أمام الآخرين، وإنما يمنحها صدقاً أكبر. هناك فارق بين شخص يقول «لا أعرف»، لأنه لا يريد أن يتورط في الكلام، وآخر يقولها لأنه يعرف أن الموضوع يحتاج إلى بحث، وأن الإجابة الدقيقة تستحق وقتاً أكثر.

أحبّ من يستطيع أن يقول: «أحتاج أن أقرأ أكثر»، وأحترم من يقول: «ربما أكون مخطئاً». أميل إلى من يتوقف قليلاً قبل أن يقدم رأيه في مسألة، لأن يعرف تفاصيلها. أشعر أن علقه ما زال مفتوحاً. وأن المعرفة عنده رحلة مستمرة، وليست رصيذاً يريد استعراضه.

تبدأ المشكلة حين يتحول الشخص إلى مرجع لنفسه في كل شيء. السياسة تمنحه رأياً، والاقتصاد تحليلًا، والطب تشخيصاً، والتكنولوجيا حكماً، والدين فتوى، والفن تقييمًا، والعلاقات الاجتماعية وصفة جاهزة للحياة. ومع كثرة الإجابات، تضيق مساحة السؤال. فيصبح التراجع عن الرأي أصعب من التمسك به. فاللغة الجميلة لا تكفي لصناعة

تلفتني تلك اللحظة التي يتوقف فيها شخصٌ تنق بمعرفته، ويقول ببساطة: لا أعرف... تبدو الجملة صغيرة وعادية، لكنها تكشف عن وعي كبير بحدود المعرفة، وعن شجاعة نادرة في الاعتراف بأن ما نجهله قد يكون أوسع مما نعرفه، فالمعرفة الحقيقية لا تمنح صاحبها إجابات جاهزة عن كل شيء، وإنما تعلمه متى يتكلم، ومتى يسأل، ومتى يترك مساحة لما يحتاج أن يتعلمه.

المفارقة أننا نعيش وسط وفرة هائلة من الآراء، حتى صار من السهل أن نخلط بين أملاك الرأي وامتلاك المعرفة. يكفي أن يكون الشخص قادراً على الحديث بطلاقة ونبرة واثقة، حتى يبدو كأنه يملك مفاتيح الموضوع كله. وحين يسأل عن تجربة، وحين يتناول الحديث إلى الاقتصاد يجد نفسه يجيب، وحين يتناول قضية فنية أو اجتماعية أو دينية أو تقنية يحضر برأيه المكتمل. لأن قولها يحتاج إلى قدر من التصالح مع النفس. يحتاج الشخص إلى ألا يرى في جهله الموقفت انتقاصاً من قيمته، وإلى أن يفهم أن الاعتراف بحدود معرفته لا يهدم صورته أمام الآخرين، وإنما يمنحها صدقاً أكبر. هناك فارق بين شخص يقول «لا أعرف»، لأنه لا يريد أن يتورط في الكلام، وآخر يقولها لأنه يعرف أن الموضوع يحتاج إلى بحث، وأن الإجابة الدقيقة تستحق وقتاً أكثر.

أحبّ من يستطيع أن يقول: «أحتاج أن أقرأ أكثر»، وأحترم من يقول: «ربما أكون مخطئاً». أميل إلى من يتوقف قليلاً قبل أن يقدم رأيه في مسألة، لأن يعرف تفاصيلها. أشعر أن علقه ما زال مفتوحاً. وأن المعرفة عنده رحلة مستمرة، وليست رصيذاً يريد استعراضه.

تبدأ المشكلة حين يتحول الشخص إلى مرجع لنفسه في كل شيء. السياسة تمنحه رأياً، والاقتصاد تحليلًا، والطب تشخيصاً، والتكنولوجيا حكماً، والدين فتوى، والفن تقييمًا، والعلاقات الاجتماعية وصفة جاهزة للحياة. ومع كثرة الإجابات، تضيق مساحة السؤال. فيصبح التراجع عن الرأي أصعب من التمسك به. فاللغة الجميلة لا تكفي لصناعة

تلفتني تلك اللحظة التي يتوقف فيها شخصٌ تنق بمعرفته، ويقول ببساطة: لا أعرف... تبدو الجملة صغيرة وعادية، لكنها تكشف عن وعي كبير بحدود المعرفة، وعن شجاعة نادرة في الاعتراف بأن ما نجهله قد يكون أوسع مما نعرفه، فالمعرفة الحقيقية لا تمنح صاحبها إجابات جاهزة عن كل شيء، وإنما تعلمه متى يتكلم، ومتى يسأل، ومتى يترك مساحة لما يحتاج أن يتعلمه.

المفارقة أننا نعيش وسط وفرة هائلة من الآراء، حتى صار من السهل أن نخلط بين أملاك الرأي وامتلاك المعرفة. يكفي أن يكون الشخص قادراً على الحديث بطلاقة ونبرة واثقة، حتى يبدو كأنه يملك مفاتيح الموضوع كله. وحين يسأل عن تجربة، وحين يتناول الحديث إلى الاقتصاد يجد نفسه يجيب، وحين يتناول قضية فنية أو اجتماعية أو دينية أو تقنية يحضر برأيه المكتمل. لأن قولها يحتاج إلى قدر من التصالح مع النفس. يحتاج الشخص إلى ألا يرى في جهله الموقفت انتقاصاً من قيمته، وإلى أن يفهم أن الاعتراف بحدود معرفته لا يهدم صورته أمام الآخرين، وإنما يمنحها صدقاً أكبر. هناك فارق بين شخص يقول «لا أعرف»، لأنه لا يريد أن يتورط في الكلام، وآخر يقولها لأنه يعرف أن الموضوع يحتاج إلى بحث، وأن الإجابة الدقيقة تستحق وقتاً أكثر.

أحبّ من يستطيع أن يقول: «أحتاج أن أقرأ أكثر»، وأحترم من يقول: «ربما أكون مخطئاً». أميل إلى من يتوقف قليلاً قبل أن يقدم رأيه في مسألة، لأن يعرف تفاصيلها. أشعر أن علقه ما زال مفتوحاً. وأن المعرفة عنده رحلة مستمرة، وليست رصيذاً يريد استعراضه.

تبدأ المشكلة حين يتحول الشخص إلى مرجع لنفسه في كل شيء. السياسة تمنحه رأياً، والاقتصاد تحليلًا، والطب تشخيصاً، والتكنولوجيا حكماً، والدين فتوى، والفن تقييمًا، والعلاقات الاجتماعية وصفة جاهزة للحياة. ومع كثرة الإجابات، تضيق مساحة السؤال. فيصبح التراجع عن الرأي أصعب من التمسك به. فاللغة الجميلة لا تكفي لصناعة